الأمم المتحدة

S

Distr.
GENERAL



مجلس الأمن

S/PRST/1997/48
20 October 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH/FRENCH AND RUSSIAN

بيان من رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٣٨٢٤ لمجلس الأمن، المعقودة في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ فيما يتصل بنظر المجلس في البند المعنون "الحالة في كرواتيا"، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

"يرحب مجلس الأمن بتقرير الأمين العام المؤرخ ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ (S/1997/767)، بشأن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية، ويتفق مع ما جاء فيه من تقييم متوازن وموضوعي.

"ويحيط مجلس الأمن علما مع الموافقة بعدد من الإجراءات الإيجابية التي اتخذتها حكومة كرواتيا والواردة في التقرير، فضلا عن الإجراءات الإيجابية التي اتخذت منذ صدور التقرير. وتشمل هذه التطورات الاتفاقات الأخيرة المتصلة بالتعليم، والتقدم المحرز في مجال إعادة إدماج السلطة القضائية، والقانون المتعلق بالتصديق المشترك، والاتجاه إلى الاعتراف بخدمة المتقاعدين، وتقديم المساعدات إلى الحكومات المحلية والبلديات، وتزويد الإدارة الانتقالية بالوثائق المتعلقة ب ٢٥ قضية من قضايا جرائم الحرب. كما يشعر المجلس بالارتياح إزاء زيادة التعاون مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ويتوقع المجلس أن تواصل حكومة كرواتيا تعزيز هذه الخطوات الإيجابية وأن تزيد سرعة ما تبذله من جهود بغية إنجاز هذه المبادرات على نحو كامل.

"ويرحب مجلس الأمن بما قامت به مؤخرا حكومة كرواتيا من وضع برنامج للمصالحة الوطنية. ويجب عدم تقييم هذا البرنامج تقييما نهائيا إلا بعد أن يُنفذ تنفيذا تاما وفوريا.

"وما زال مجلس الأمن يلاحظ مع القلق أنه ما زالت هناك مجالات وقضايا كثيرة مُعلـّقة تنطوي على خلاف وعدم امتثال، وتقتضي اتخاذ مزيد من الإجراءات العاجلة من جانب حكومة كرواتيا. ويكرر المجلس تأكيد دعوته إلى حكومة كرواتيا بالحد من حملات وسائط الاعلام على الفئات الإثنية. كما يُشدد المجلس، بصفة خاصة، على أهمية إزالة جميع العوائق القانونية والإدارية، بما يسمح بالعودة الطوعية المعجلة للنازحين في الاتجاهين، بما في ذلك حقهم في أن يختاروا العيش في المنطقة، فضلا عن عودة اللاجئين. ويطلب إلى حكومة كرواتيا أن تقوم على الفور بتنفيذ المقررات التي أصدرتها المحكمة الدستورية مؤخرا بشأن القانون المتعلق بالاستيلاء على ممتلكات محددة وإدارتها بصورة مؤقتة، واتخاذ المزيد من الإجراءات لتشجيع عودة المـُلاّك المأمونة إلى بيوتهم، وحل مسألة فقدان حقوق الحيازة، بما في ذلك ضمان إمكانية الحصول على مساعدات لأغراض التعمير.

"ويجب إحراز تقدم كبير، بشكل عاجل، بشأن هذه المسائل والمسائل المـُعلـَّقة الأخرى، كي يتسنى لحكومة كرواتيا أن تتقيد تقيدا تاما بالتزاماتها وتـُهيئ الأوضاع الملائمة لإنجاز مهمة الإدارة الانتقالية بنجاح. كما يجب على السكان الصرب المحليين أن يتخذوا من جانبهم تدابير أكثر فعالية للمشاركة في عملية إعادة الإدماج.

"ويشير مجلس الأمن إلى الضرورة الملحة لأن تشرع جميع هيئات الحكم المحلي في المنطقة، ولا سيما مجلس مدينة فوكوفار، فورا في أداء جميع المهام العادية على نحو كامل.

"ويـُعرب مجلس الأمن عن قلقه إزاء سلوك بعض ضباط قوة الشرطة الانتقالية، ويـَحث على التعاون التام مع السلطة الانتقالية في تحسين أداء هذه القوة، ويوافق المجلس على اعتزام الأمين العام الإبقاء على الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة ومراقبي الأمم المتحدة العسكريين على المستويات الحالية إلى نهاية فترة ولاية الإدارة الانتقالية. كما يـُلاحظ المجلس الحاجة إلى معالجة الشواغل المتصلة بمواصلة مهام الشرطة في مجال الرصد.

"ويـُرحب مجلس الأمن بالتعاون الوثيق بين الإدارة الانتقالية ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا فيما يتعلق بتوسيع نطاق البعثة الطويلة الأجل التابعة لتلك المنظمة في كرواتيا.

"ويتفق مجلس الأمن مع تقييم الأمين العام بأن ثمة وقت كاف لكي تفي كرواتيا تماما بالتزاماتها وتعهداتها قبل ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ ويحث حكومة كرواتيا على مضاعفة جهودها في الفترة الزمنية المتبقية. ويتطلع المجلس إلى التقرير المقبل للأمين العام عن جميع الجوانب المتصلة بإعادة إدماج المنطقة بصورة سلمية، وهي العملية المقرر أن تحدث في بداية شهر كانون الأول/ديسمبر".

– – – – –